خيبة الطلب التركي وخفّته بتوقيف محمد دحلان

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

قبل أيام، وتحديدا في يوم السبت 22 أغسطس الجاري أوعزت الأمانة العامة للشرطة الدولية "الإنتربول" إلى فريق عملها المكلف بإصدار "إشعارات النشر الحمراء" إبلاغ مكاتبها المركزية لدى جميع الدول الأعضاء في المنظمة، قرار رفض الطلب التركي إصدار مذكرة توقيف بحق النائب الفلسطيني محمد دحلان.

لو حاولنا تفكيك أو تشخيص الحالة العصبية التي تدفع أردوغان إلى هذه الخفة وإلى هذا السَعار، فلن نعرف لها تفسيراً عضوياً، وإن كنا نعرف مسبقاً، أن ما ظهر حتى الآن، من خيبات آمال أردوغان، هو سبب الكراهية الاستثنائية لدحلان

كانت الإنتربول قد تلقت الطلب قبل يوم واحد من رفضه، ما يدل على أن الطلب فور تقديمه من الجانب التركي لم يكن يستحق الدراسة والتمحيص، لسخافته ولخفة الجانب التركي في التقدم بالطلب أصلاً، وجزافية الاتهام الذي لا يقوم عليه أي دليل سوى أن عنصرا فلسطينيا أو اثنين لا يُعرف عنهما شيء (وكان هناك ثالث قُتل تحت التعذيب، وزعم الأمن التركي أنه انتحر في زنزانته، ثم اتضح من خلال تشريح الجثة ومعاينة الزنزانة وقرائن أخرى أن موت الضحية كان تحت التعذيب)، أرادوا تسويق اتهامات ضد دحلان أشبه بمادة دعائية إعلامية تقول إن الرجل يقوم بتنفيذ أنشطة تجسس تستهدف مواطنين مصريين وفلسطينيين مقيمين على الأراضي التركية!

في قرارها العاجل، نوّهت الشرطة الدولية إلى أن الطلب التركي لا يلبي المادة 3 من اللائحة الناظمة لعمله، التي تحظر على الإنتربول حظرا باتا أن تنشط أو تتدخل في مسائل أو شؤون ذات طابع سياسي أو عسكري أو ديني أو عنصري، وغير ذلك من الدعاوى التي تعوزها الأدلة الجنائية. وبناء على هذه المادة ومواد أخرى من قانون الإنتربول جرى "حذف جميع المعلومات المتعلقة بالسيد دحلان من قواعد البيانات لديها" وأن "الأمانة العامة لن تتخذ أي إجراء بخصوص الرسالة المتعلقة بالطلب التركي"، إذ "لا يمكن إجراء أي اتصال أو تعاون شرطي في هذه الحالة عبر قنوات الإنتربول ويتعين على جميع الدول الأعضاء تحديث قواعد بياناتها الوطنية وفقاً لذلك القرار"!

وكان النظام التركي قد أصدر في ديسمبر العام الماضي مذكرة توقيف دولية بحق محمد دحلان متهما إياه بالمشاركة في محاولة الانقلاب في تركيا صيف 2016 بالتعاون مع حركة "حزمت" التي يتزعمها المعارض التركي فتح الله غولن، والمقيم في منفاه الأميركي.

كان الاتهام بحد ذاته يدحض نفسه بنفسه، لثبوت عدم معرفة محمد دحلان بدواخل السياسة التركية بل عدم زيارته تركيا من قبل سائحا أو مؤديا لوظيفة عمل. وفي حادث قتل المواطن الفلسطيني زكي مبارك حسن في أبريل 2019 بعد تعذيبه لإكراهه على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها؛ اتهمت عائلة الضحية المخابرات التركية بالقتل، كما أن منطق الأمور نفسه، كان يخالف الاتهام ويدحضه، إذ كيف يمكن لمواطن من قطاع غزة، دفعته الضائقة في بلاده للسفر إلى تركيا (لاسيما بعد أن فشل في العثور على عمل في أي بلد عربي) أن يكون مكلفاً بعمل يحتاج إلى خبير في شؤون تركيا، بينما القتيل لا يعرف الشارع الرئيسي فيها. لذا تعمد الجانب التركي في مذكرته إلى الإنتربول تغيير التهمة، وهي أن دحلان يرسل عناصر للتجسس على الفلسطينيين والمصريين المقيمين على الأراضي التركية!

كان واضحاً منذ صيف العام 2016 أن النائب الفلسطيني محمد دحلان، قد أصبح في ناظر النظام التركي، المعادل الموضوعي لمجموعة من الرموز والعناوين التي لا تزال تقلق النظام التركي وجماعة "الإخوان" القطبيين. وفي هذا السياق، تجاوز العداء الأردوغاني، في تركيزه على النائب الفلسطيني محمد دحلان، أقصى حدود البغضاء والاستهداف، وتوغل في الصبيانية والجنون.

ولو حاولنا تفكيك أو تشخيص الحالة العصبية التي تدفع أردوغان إلى هذه الخفة وإلى هذا السَعار، فلن نعرف لها تفسيراً عضوياً، وإن كنا نعرف مسبقاً، أن ما ظهر حتى الآن، من خيبات آمال أردوغان، هو سبب الكراهية الاستثنائية لدحلان. فلا الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي أهان أردوغان مراراً، ولم يُخفِ أنه تعمد إدخال الاقتصاد التركي إلى غرفة الإنعاش؛ له مثل هذه البغضاء لدى نظام أردوغان، ولا النظام في مصر، الذي أطاح بحكم الإخوان له مثل هذه الكراهية التي يكنها أردوغان لدحلان. بل إن إعلام أردوغان، لا يخصص لنتنياهو بكل قبحه وتعدياته، واحدا في المئة من الهجاء المخصص لدحلان. ولا الاتفاق الإماراتي – الإسرائيلي على التطبيع، سيكون مزعجاً لأنقرة الضليعة والعميقة في العلاقات مع إسرائيل، لولا أن الاتفاق يصلح منطلقاً للهجوم على محمد دحلان.

لقد أصبح دحلان صداع أردوغان، ومشكلة نفسية له، من النوع الذي لم يعثر الطب النفسي على علاج له، ولم يستطع سبر أغواره. فالخلفيات المسكوت عنها، المختزنة في عقل أردوغان الباطني، لا تزال تفرز أشباحاً دحلانية، وتهيؤات مزعجة، من شأنها إحباط محاولات الرجل التصالح مع نفسه.

لنفترض جدلاً أن دحلان مسؤول عن كل السياسات التي تعارض التوسع والتدخلات التركية في الجوار العربي وفي غربي البحر المتوسط، بل لنفترض أن دحلان، هو صانع التحسس اليوناني من تركيا، وأن المرارة في نفوس اليونانيين لم تكن موجودة في التاريخ قبل دحلان. فلماذا يقتصر التركيز في العداء الحصري والشخصي على دحلان دون سواه؟

المعجبون بأردوغان، ومن يوالونه، ومن يرونه البديل والمغيث؛ أسهموا ويسهمون في التقول على دحلان وجعله سبب كل علة. ولولا أن دحلان موجود في الإمارات، لما كانوا قد أظهروا اعتراضاً على اتفاق التطبيع، لأن أردوغان نفسه مُطبّع عريق، ظهر على المسرح السياسي مع ظهور النسخة الشارونية في إسرائيل. وبالنظر إلى هؤلاء، يصح أن تكون فلسطين مسرحا لإجابة عن السؤال المعقد: لماذا كل هذا العداء الأردوغاني لدحلان، لاسيما بعد أن تعمد موالوه، جعل اتفاق الإمارات مع إسرائيل وكأن لا علاقات عربية وتركية مع إسرائيل قبلئذ، ولا طرف غير الإمارات يستحق أن يلام؟

أغلب الظن، أن علة الجنون الأردوغاني، أن دحلان كان حريصاً على تلبية شروط السلم الأهلي في غزة، ومن ضمنها تدشين علاقة لحماس مع مصر، والتطبيق الجزئي على الأرض لاتفاقات المصالحة الفلسطينية. فعندما تكون حماس في غزة، أيقونة "الإخوان" الأردوغانيين في الإقليم، ويريدونها كحصان طروادة في مصر؛ سيصبح الوئام في غزة، وعلاقة حماس فيها مع مصر، فاجعة كبيرة لأردوغان ولمواليه من "الإخوان". فما يريده هؤلاء، هو استخدام حماس ضد مصر واتخاذ المساحة الفلسطينية الضيقة، قاعدة ارتكاز للجماعة وجغرافيا سياسية لها، مجاورة وقريبة من ساحات صراعها، حتى لو أدى ذلك إلى احتراق غزة، واستمرار شقاء سكانها وبؤسهم.

في الحقيقة، كان دحلان وسمير المشهراوي، مؤسسا تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح الفلسطينية، قد صنعا مأثرة التفاهم مع حماس في غزة، وهذه يراها أردوغان خازوقاً. أما دون ذلك من الخزعبلات والاتهامات الصادرة عن عقل مريض، ومن بينها جعل دحلان هو الذي حرض على الانقلاب وأغوى 21 جنرالاً، وألوف الأساتذة الجامعيين وعشرات الألوف من القضاة وموظفي الدولة، فأجوبتها عند الطبيب النفسي المعالج. فلو امتلك دحلان في أنقرة التي لا يعرفها، كل تلك القدرة الأسطورية، لاستطاع أن يغير الأوضاع في رام الله التي يعرفها، اللهم إلا إذا كانت إسرائيل، صديقة أردوغان، هي التي ستمنعه!

انتفاضة طرابلس بدأت لتتواصل

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

أثبتت انتفاضة طرابلس، التي اندلعت الأحد الماضي، أن جذوة الوطنية الليبية لا تزال حية عكس ما اعتقد المراهنون على انطفائها، وأن غضب الشعب يمكن أن يقلب الطاولة على الجميع. فالذين خرجوا إلى الشوارع وواجهوا رصاص الميليشيات والمرتزقة هم السكان المحليون الذين طفح بهم الكيل وأدركوا أن النخبة التي قادتها الصدفة أو المؤامرات الخارجية إلى سدة الحكم غير مستعدة للعودة عن فسادها واستبدادها ولا إصلاح ولو البعض مما دمرته خلال السنوات الماضية بسياسات الأمر الواقع المفروضة على بلد منهوب الثروة ومسلوب الإرادة.

تحركت الأغلبية الصامتة في طرابلس وقبلها في الزاوية وسبها وصبراتة وغيرها، بينما تبدو كل مناطق ليبيا مهيأة للانتفاض، فالشعب الذي يعيش على أرض تختزن في جوفها ثروات طائلة، يواجه يوميا أزمات لا حدود لها في معيشته حيث لا ماء ولا كهرباء ولا غاز ولا رواتب ولا سيولة ولا وقود ولا خدمات صحية، بينما تدار مؤسسة الحكم بأساليب مافيا لا يهتم عناصرها إلا بما يستطيع كل منهم نهبه من المال العام وتحويله إلى الخارج.

"مسلحون كانوا من راقدي الريح"، كما يقال في ليبيا تحولوا فجأة إلى أثرياء يحتكمون على المئات من الملايين ويبحثون عن المزيد وبعضهم يمتلك جوازات سفر أو إقامات سارية في دول عدة حيث تدار مشاريع ضخمة بالمال المنهوب، في حين أن المواطن العادي أصبح عاجزا عن توفير رغيف الخبز لأطفاله.

المواطن أصبح ينتظر أربعة أو خمسة أشهر للحصول على راتبه الذي لا يساوي في الأخير ثمن وجبة غداء لميليشياوي في مطعم تركي، بل لا يساوي في حالات كثيرة عُشر راتب مرتزق سوري جلبه أردوغان من ريف حلب أو إدلب لحماية عرش السراج ونفوذ الإخوان.

حدثني أحد الأصدقاء أن ربّ الأسرة بات يتعمد البقاء في الشوارع إلى ساعات متأخرة من الليل ولا يعود إلى منزله إلا بعد أن يكون جميع أفراد الأسرة في سبات عميق، لأنه لم يعد قادرا على أن يعود كما كان يفعل سابقا محملا بما لذ وطاب للزوجة والأطفال. وأضاف أن هناك عملية إذلال ممنهجة تعرض لها الشعب الليبي حيث يمكن تخيل كيف ينتظر الموظف أحيانا أربعة أشهر للحصول على راتب شهر واحد لا يتجاوز مئتي دولار بسعر السوق السوداء، بينما المرتزق الأجنبي العامل تحت إمرة غرفة العمليات التركية يتلقى ألفي دولار كل شهر.

الفساد في ليبيا اليوم صناعة قائمة الذات، ففي العام الماضي تحدث المبعوث الأممي المستقيل غسان سلامة عن أن مليونيرا جديدا يولد كل يوم في البلاد، حيث تشير كذلك التقارير الغربية إلى أن ما يجري في ليبيا هو نهب وليس فقط سرقة. علينا أن نتذكر أن الدولة الثرية بالنفط والغاز في شمال أفريقيا تعرضت في العام 2011 إلى أكبر عملية سطو مسلح بعد ما عرفه العراق في العام 2003.

المجلس الرئاسي الذي أفرزه اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 لحل مشكلات البلاد وانتهاء مهمته في أجل أقصاه عامين بدخول الغاية، يمارس كل أشكال الفساد، وهذا ما يؤكده عدد من أعضائه ووزرائه ممن دعوا منذ فترة للانتفاض عليه. أساليب الفساد كثيرة، لكن أبرزها التلاعب بالدولار الذي يباع من المصرف المركزي مقابل 1.3732 دينار ليبي، وعند وصوله السوق السوداء يكون سعره قد تضاعف أربع أو خمس مرات، ليستفيد الفاسدون من ذلك العائد بشكل ممنهج حيث يعمل أحد المتنفذين على الحصول على مبلغ مليون دولار و373.200 ألف دينار ليبي، ثم يعرضه في السوق السوداء ويبيعه مثلا بستة ملايين دينار، فيكون قد كسب في عملية واحدة أربعة ملايين و626.800 ألف دينار، ثم يعاود الكرّة، وهذا الأمر لا يستفيد منه إلا أمراء الحرب وقادة الميليشيات ورجال الأعمال الفاسدون والشخصيات المتنفذة في السلطة، ولكن الحكومة نفسها تعتمد عليه في تحصيل الأموال الضرورية لدفع ثمن السلاح المهرب ورواتب المرتزقة ولشراء الذمم.

أيضا الأموال المخصصة لمكافحة فايروس كورونا تم نهبها، ومن قبل من؟ من قبل كبار المسؤولين في جهاز الطب العسكري التابع لحكومة فايز السراج، بينما الوباء باق ويتمدد وتجاوز عدد المصابين به نحو 11 ألف شخص من باب الحالات التي أجرت التحاليل الطبية في حين يشير الخبراء إلى أن الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك بكثير.

يشعر الليبيون أن بلدهم لم يعد بلدهم وهو اليوم بيد اللصوص والمرتزقة والمحتل التركي وعصابة الإخوان الإرهابية. هذا الأمر يتجسد بالخصوص في طرابلس العاصمة المكلومة التي اختطفتها الميليشيات بغطاء إسلاموي منذ تسع سنوات وحكمها فاسدون لم يرعووا عن استقدام محتلين أجانب ومرتزقة متعددي الجنسيات لحماية مصالحهم التي لا تنتهي ولا تقف عند حد.

عندما بسط المحتل التركي نفوذه، برز الصراع على حكم المرحلة القادمة بين السراج حامل العار الأبدي، ومساعديه المنقلبين عليه وفي مقدمتهم وزير داخليته فتحي باشاغا المدعوم بميليشيات مصراتة، ليتأكد للأغلبية الصامتة من أن دائرة الخراب في طريقها إلى المزيد من الاتساع، ومن أن لا أحد يقاوم بريق المال والسلطة.

الشعب الليبي كسر حاجز الخوف وانطلق بصدور عارية ليواجه رصاص المرتزقة حيث لم يعد بإمكانه أن يتحمل الإهانة أكثر في وطنه وعلى أيدي حكامه

نعم هناك تنافس على الحكم في طرابلس ولكن لا أحد يفكر في الشعب الذي عليه أن يقبل كل ذلك باسم الدفاع عن وهم الدولة المدنية الديمقراطية المستعمل غطاء للفساد المستشري والذي يبدو أنه لا يرضي إلا الأطراف الغربية المتداخلة والساعية بدورها إلى الحصول على نصيبها من الكعكة.

إن انتفاضة طرابلس بدأت لكي لا تتوقف وهي النظير الفعلي لانتفاضات العراق ولبنان وهدير صوت الشعب، الذي أدرك أن نخبته السياسية الطارئة لم تجلب له إلا الخراب والفساد والجوع والفقر والأمراض، وأن الدخيل الأجنبي لم يحمل معه سوى الدمار والمؤامرات والصفقات المغشوشة، وأن الميليشيات لا تريد إلا البقاء حاكمة بأمرها متحكمة في مسارات السلطة والمال، وأن الديمقراطية المزيفة هي أول أبواب التخريب الممنهج للمجتمعات وهي أول مسالك الفاسدين إلى المزيد من الفساد، والمستبدين إلى المزيد من الاستبداد.

ومهما يكن من أمر، فإن انتفاضة طرابلس بدأت لتتواصل، فالشعب قد كسر حاجز الخوف وانطلق بصدور عارية ليواجه رصاص المرتزقة حيث لم يعد بإمكانه أن يتحمل الإهانة أكثر في وطنه وعلى أيدي حكامه، الذين حان وقت الدفع بهم إلى منصة العدالة ليستمعوا إلى حكم الجماهير المزلزل، وليدركوا أن الشعوب عندما تجوع تأكل لحم مغتصبها، كما قال الشاعر محمود درويش.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk